

تشجيع حاشد لعلاء أبو فخر.. ونوفل ضو: جدران الشوارع مأخوذة عن الثورة الأوكرانية

عون يأمل تشكيل الحكومة خلال أيام.. والجيش يفتح الطرق



(محمود الطويل)

بيروت - عمر حنجر

ودع الحراك الشعبي في لبنان علاء أبو فخر في بلدته الشويفات وسط حشود كثيفة فتحت لأجلها مختلف الطرقات في معظم المناطق، وقد مشى المشيعون تحت العلم اللبناني بناء على رغبة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي ينتمي إليه أبو فخر.

وتقدم تيمور جنبلاط والمشييعين وإلى جانبه وزراء ونواب اللقاء الديمقراطي، ومعهم نائب رئيس القوات اللبنانية النائب جورج عدوان، كما شارك وفد من الحزب الديموقراطي الذي يرأسه النائب طلال أرسلان.

وأتى تيمور جنبلاط «شهيد الثورة» قائلا: ليس لنا سوى الدولة اللبنانية التي ناضل الشهيد من أجلها، داعيا إلى اللجوء للعقل وإلى القضاء العادل والمستقل لإنصاف دماء علاء.

وعزى الرئيس ميشال عون ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط بالقيادي في حزبه.

كما توجه وزير الدفاع إلياس بوعصب من عين التينة -بعد لقائه رئيس المجلس نبيه بري- بالتعازي، أسفا لسقوط الرجل امام عائلته، وقال انه طلب ألا يقتصر التحقيق على العسكري الذي اطلق النار بل ان يشمل المسؤولين عنه.

وعن مضمون زيارته لعين التينة، قال انه بحث مع الرئيس بري الوضع الخطير والاحتقان الحاصل في الشارع ومحاولات اقامة جدران على الطرق، الامر الذي ذكرنا بما كان يحصل في الحرب الاهلية، وهذا غير مقبول.

واعاد الحراك الشعبي فتح كل الطرق في بيروت والجبل والشمال والجنوب والبقاع بصورة اجمالية يطلب من قيادة الجيش، وفور الانتهاء من تشييع علاء أبو فخر واطاق بعض الكراكيين الموقفين. وكان

الحراك الشعبي رفع من حرارة الشوارع التي بدأت تشهد بناء جدران اسمنتية في بعض مواقع الحراك، وتحديدا في نفق نهر الكلب شمال بيروت وفي الناعمة جنوبيها، لكن احتجاجات من داخل الحراك اقتضت الى هدم هذه الجدران العازلة للمناطق. وامام هذا الجدار المغلق، جرى التلويح بالحكومة عسكرية برئاسة علاء أبو فخر وبعض الاسماء منها المعروف والمغمور، لكن

هذا التوجه اصطدم بواقع ان مثل هذه الحكومة العسكريو - سياسية ممكنة في الحالات الانتقالية او في حين التوجه الى اعلان حالة الطوارئ، ولا داعي لمثل هذه الحكومات.. الاّن على الاقل.

وتضيف المصادر المتابعة الى موانع حكومة كهذه، فهناك موانع الدستور الذي تشكل الحكومة العسكرية انقلابا عليه لا يتحملها حزب الله ولا حركة امل، ولا كل طرف

سياسي رافض للمسلسل بهذا الدستور، تعديلا او «تجويفا» كما يحصل الآن من محاولات خلق اعراف وسوابق التفاوضية على هذا الدستور. الرئيس ميشال عون اصل امس في امكانية ولادة الحكومة خلال الايام القليلة المقبلة بعد ازالة العقبات امام التكليف والتأليف. وفي لقاء اعلامي خاص، أكد السيد هاشم صفي الدين رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله: لا

حكومة الا تكنو - سياسية، وان الحريري رفع سقفه، لكن امام صيرنا اضطر الى خفض هذا السقف، ولا مانع ان تكون اسما الوزراء حزبية انما غير مشهورة، وهو يستعمل لارضاء البعض، ونحن لا نمانع مهما بقينا بلا حكومة شرط الا نعطي الاميريكي اي مكسب. صفي الدين قال عن تريت الرئيس عون في الاستشارات «نحن نطلبنا منه التريت، لكننا عدنا واخبرناه الا مانع من

البدا الا ان صلابته ذهبت بعيدا بالمحاولة الايجابية». في هذا الخضم، يبقى لبنان محكوما بدستور القوة لا بقوة الدستور، وبقوة الامر الواقع لا بقوة الشرعية، لكن تبقى نافذة ضوء تمثلت باتصالات ومسامحة عن قواسم مشتركة تخرج الوضع الحكومي من الحفرة التي تردي بها، ومن هذه المساعي لقاء البطريك الماروني بشارة الراعي لوزير الخارجية جبران باسيل صباح

امس في محاولة للتفاهم على حكومة يمكن ان تتقبلها الاطراف الداخلية والخارجية، مرحليا على الاقل، تجنب لبنان ما سبقه اليه سواه. ويعد اللقاء، قال باسيل: الاولوية اليوم لتشكيل حكومة اناقة، محذرا من «جدران العزل». ودعا باسيل الى منع الفكر التخريبي من اخذ البلد الى الصدام، وحذر من «جدران العزل» وتقطيع الاوصال ومن جر الناس الى الاقتتال، وتوجه

الى التبار الوطني الحر قائلا: ممنوع رد الفعل، لأن المؤامرة بدأت تنكشف والناس الطيبون في البيوت كفيون بإسقاطها. وغرد نوفل ضو منسق عام التجمع من اجل السيادة موضحا ان بناء الجدران في الطرق «مستوحى من الثورة محذرا من «جدران العزل». ودعا باسيل الى منع الفكر التخريبي من اخذ البلد الى الصدام، وحذر من «جدران العزل» وتقطيع الاوصال ومن جر الناس الى الاقتتال، وتوجه

نصف رواتب وإجازات إلزامية للعمال اللبنانيين

بيروت - جويل رياشي

تداعيات عدة ترخي بظلالها في الأزمة المفتوحة في لبنان، بعد اندلاع تظاهرات غير مسبوقه في تاريخ البلاد اعتبارا من 17 أكتوبر الماضي «هل سنقتضض رواتبنا هذا الشهر (عن نوفمبر)؟ وهل سيصينا الحسم؟ وما هي النسبة؟» أسئلة عدة يطرحها العاملون في القطاع الخاص في ضوء الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ ما قبل اندلاع التظاهرات. وازدادت الخشية عند العاملين في القطاع الخاص بعد التوقف القسري عن العمل جراء قطع الطرقات، إضافة الى تعثر تحصيل الشراكات عائداها المالية من الأسواق.

والشلل الذي اصاب القطاع المصرفي، من فرض قيود على المودعين وإقفال أبواب المصارف وقصر التداول المالي للمودعين عبر ماكينات الصراف الآلي وفق سقف محددة للسحوبات وباعتمادات ائتمانية وتسليفات، وأسهب قرداحي في الحديث عن

وزير الاتصالات السابق جان لوي قرداحي، الذي يرأس مجلس ادارة شركة المقاولات الكبرى العائدة لوالده الراحل لويس قرداحي وتضم شركات فرعية عدة، بق ناقوس الخطر أثناء تقديمه واجب الغداء في منطقة الفخار بقضاء المتن الشمالي. وتحدث قرداحي امام عدد من الحضور «عن التفكير جديا بالإقفال، وليس خفض الرواتب»، متناولا التعثر الكبير منذ ما قبل التظاهرات، ووقف المصارف إمداد الشركات بالسيولة وباعتمادات ائتمانية وتسليفات، وأسهب قرداحي في الحديث عن واقع شركته، وعن حالات مماثلة لشركات كبرى. قبله فخرت موظفة تعمل في شبكة مخابر «بول» العالمية الوضع باعتبارها على خفض راتبها وزملائها بنسبة 40٪.

وكذلك حسمت مؤسسات إعلامية عدة من رواتب العاملين لديها بنسب وصلت الى 50٪، في حين امتنعت وسائل إعلام أخرى مكتوبة ومسموعة عن تسديد الرواتب واكتفت بمنح سلف مالية ضئيلة.



ما بات محسوما بالنسبة الى دانيال، العائد من الكويت والمقيم في قرية حدودية لبنانية، والمتحرق بشركة تعاطى شؤون العلاقات العامة في العاصمة بيروت، «أنا سننال نصف راتب في نهاية نوفمبر في أحسن الأحوال».

وبين التعثر الاقتصادي والركود الذي تعانيه البلاد ودخولها دوامة التظاهرات وقطع الطرق، جاءت الارتدادات المباشرة على عامة الشعب والعاملين في القطاع الخاص عموما. ويعود هؤلاء بالذاكرة الى العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب يوليو 2006)، يوم سارت مجتمعات سياحية ومطاعم عدة الى صرف قسم كبير من العاملين لديها، والاكتفاء بتسديد أقل من نصف راتب.

الا ان هؤلاء يتوقفون في المقابل على سابقة في الحياة المالية اللبنانية، عبر الاقفال الطويل للمصارف تحت ذريعة خشية موظفيها على أنفسهم، جراء هجمة المودعين على الصناديق لسحب مدخراتهم، وعدم تلبية حاجاتهم من قبل الفروع. ويقارنون بين الاقفال الطويل حاليا واستمرار عمل المصارف طوال أيام حرب يوليو 2006، على رغم تعطل حركة السير جراء فقدان الوقود بسبب الحصار البحري الإسرائيلي للموانئ اللبنانية، وقصف الطيران الحربي للجسور التي تربط المناطق اللبنانية ببعضها، وعلى رغم دعوات عدة وجهتها جمعيات حقوقية عبر منصات رقمية الى الموظفين لرفع الصوت اعتراضا على الحسم من رواتبهم او اعتبار تعطيل العمل من أيام إجازاتهم السنوية، الا ان كثيرين يجازنون الدخول في نزاع مع مؤسساتهم في ضوء تجارب غير مشجعة مع أجهزة الرقابة في وزارة العمل اللبنانية ومجالس العمل التحكيمية النازرة في دعاوى الصرف التعسفي وبث التعويضات. فوق الضائقة المالية التي تمر بها البلاد، يواجه اللبنانيون من ذوي الدخل المحدود تهديدات جدية تطول لقمه عيشهم، وتزيد من حالة البطالة في البلاد. ويعرضون على الجرح، آملين اعتبار ما يجري «مرحلة مؤقتة وستمر».

النائب محمد الحجار لـ «الأبناء»: حكومة اختصاصيين لا تعني أكاديميين

بيروت - اتحاد درويش

أكد النائب عن كتلة المستقبل محمد الحجار ان الرئيس سعد الحريري يريد حكومة اختصاصيين تلاقى مطالب الحراك الشعبي الذي هو يدوره مطالب بحكومة كهذه، موضحا ان الرئيس الحريري لا يبحث عن التكليف لكنه لا يتردد في قبول أي تكليف تنادي به الأغلبية النيابية خلال



النائب محمد الحجار

الاستشارات النيابية الملزمة. لافتا الى ان الحكومة الجديدة لا بد ان تكون ضمن السقف والشروط التي يريدها الحريري وللبنايون المعتمضون في جميع الساحات والمناطق. ورأى الحجار في تصريح لـ «الأبناء»، ان هذا الامر ان حصل يكون قد جرى تحقيق مطلب اساسي لدى الحراك الشعبي. ورأى ان المطلوب أكثر من أي وقت مضى الإسراع في الدعوة الى الاستشارات النيابية المؤكدة ان أي حكومة ستكون على هذا النحو، ستكون حتما حكومة فاشلة ولن يرضى الرئيس الحريري ان يكون رئيسا مكلفا، لافتا الى الاتصالات التي يجريها الحريري مع القيادات السياسية من اجل الإسراع

في تشكيل الحكومة لأن التحديات كبيرة، ومواجهة الازمة في البلاد تتطلب المعالجات الاقتصادية والمالية التي نواجهها بأقصى سرعة ممكنة. ولفت الحجار الى الفراغ في المؤسسات الدستورية والسعي الحياة الفعالة المعطلة في البلاد، مشدد على أن حكومة تصريف الأعمال لا يمكن ان تقوم بواجباتها وتأخذ قرارات الا بالمعنى الضيق لتصرف الأعمال بحسب الدستور. وقال ان حكومة اختصاصيين لا تعني حكومة أكاديميين بل اختصاصيين تكون لديهم القدرة الكافية والالام بشؤون وزاراتهم، مشددا على ان هذا الامر ان حصل يكون قد جرى تحقيق مطلب اساسي لدى الحراك الشعبي. ورأى ان المطلوب أكثر من أي وقت مضى الإسراع في الدعوة الى الاستشارات النيابية المؤكدة ان أي حكومة ستكون على هذا النحو، ستكون حتما حكومة فاشلة ولن يرضى الرئيس الحريري ان يكون رئيسا مكلفا، لافتا الى الاتصالات التي يجريها الحريري مع القيادات السياسية من اجل الإسراع

في تشكيل الحكومة لأن التحديات كبيرة، ومواجهة الازمة في البلاد تتطلب المعالجات الاقتصادية والمالية التي نواجهها بأقصى سرعة ممكنة. ولفت الحجار الى الفراغ في المؤسسات الدستورية والسعي الحياة الفعالة المعطلة في البلاد، مشدد على أن حكومة تصريف الأعمال لا يمكن ان تقوم بواجباتها وتأخذ قرارات الا بالمعنى الضيق لتصرف الأعمال بحسب الدستور. وقال ان حكومة اختصاصيين لا تعني حكومة أكاديميين بل اختصاصيين تكون لديهم القدرة الكافية والالام بشؤون وزاراتهم، مشددا على ان هذا الامر ان حصل يكون قد جرى تحقيق مطلب اساسي لدى الحراك الشعبي. ورأى ان المطلوب أكثر من أي وقت مضى الإسراع في الدعوة الى الاستشارات النيابية المؤكدة ان أي حكومة ستكون على هذا النحو، ستكون حتما حكومة فاشلة ولن يرضى الرئيس الحريري ان يكون رئيسا مكلفا، لافتا الى الاتصالات التي يجريها الحريري مع القيادات السياسية من اجل الإسراع

تقرير إخباري

رئيس الجمهورية لا يسقط تحت ضغط الشارع

القائد الروحي آنذاك للقاء قرنة شهوان والمعارضة المسيحية (في غياب قادتها سجننا أو نفيها)، الذي لم يشأ ان تسجل سابقة سقوط رئيس الجمهورية في الشارع وتحت ضغط. ولاحقا وجه أقطاب في قوى 14 آذار انتقادا ولوما إزاء موقف البطريك صغير المدافع عن رئيس الجمهورية باعتباره خطأ أحمر، واعتبروا ان عدم إكمال الانتفاضة في اتجاه قصر بعيدا كان من الأخطاء المبكرة التي وقعت فيها قوى 14 آذار، إضافة الى خطأ آخر أكثر جسامة، هو التحالف الرباعي الذي هندسه ونسج خيوطه بري وجنبلاط، اليوم وبعد مرور شهر تقريبا على الانتفاضة الشعبية، وتحول الزخم والعصف الشعبي في اتجاه قصر بعيدا، وتقام مساحة تظاهر واعتصام جديدة على طريقه، وترتفع أصوات وصرخات داعية الى استقالة وتنحي الرئيس ميشال عون الذي دعا المعتصمين الى انتداب وفد لحاورته والإصفاة الى مطالبهم، ولكن الرد كان بأن المطلوب ليس محاوره رئيس الجمهورية وإنما رحيله. ولوهلة أولى يبدو تحول الشارع في اتجاه قصر بعيدا عفويا ومؤقتا وردة فعل فورية على المقابلة التلفزيونية للرئيس عون التي لم تهدئ الشارع بقدر ما استنزته، خصوصا ان التطورات على الأرض التي تلتها وكان أبرزها مقتل شهيد الثورة، علاء أبو فخر في

خلدة، شحنت الشارع والأجواء والنفوس، وأطلقت العصبية والانفعالات الشعبية والسياسية من عقابها. ولكن التقييم السياسي للحراك الشعبي عند الأوساط السياسية القريبة من قصر بعيدا يحصل الى نتيجة أخرى مؤداها ان «توجيه» التظاهرات في اتجاه القصر الجمهوري ليس عفويا ولا آتيا، وإنما هو أمر مخطط له ويعلن الانتقال الى المرحلة الثانية للتحرك، وبعبارة كانت المرحلة الأولى ركزت على الحكومة لإسقاطها والتظاهرات تركزت قيادة السراي الحكومي في ساحة رياض الصلح، فإن المرحلة الثانية تركز على رئاسة الجمهورية والتظاهرات وجهت باتجاه قصر بعيدا. والهدف يتراوح بين حد أدنى هو ممارسة ضغوط على الرئيس عون واستخدام ورقة الشارع ضده في معركة الحكومة، تكليفا وتآليفا، وبالتالي «كسر شوكة» العهد. وحد أقصى هو دفعه الى الاستقالة، وبالتالي إسقاط العهد. ولكن ما تؤكد عليه هذه المصادر ان هذه الضغوط لن تؤدي لا الى استقالة رئيس الجمهورية تحت ضغط الشارع، ولا الى حمله على تقديم تنازلات جوهرية في معادلة الحكم والحكومة. ورئاسة الجمهورية خط أحمر وموقع محصن سياسيا وشعبيا وشرعيا بأكثرية نيابية وبدعم القوتين الأخرى على الأرض: الجيش اللبناني وحزب الله.

هذه الأوساط تلتفت الى أن «العهد» كان منذ بدايته موضع محاربة واستهداف من قوى سياسية مشاركة في الحكم، ولكنها لم تشارك في انتخابه أو انتخابه مرغمة وعن غير اقتناع. وعندما اتلعت الانتفاضة كان التصويب من اليوم الأول على رئيس الجمهورية أكثر من رئيس الحكومة، وطفى المنحى السياسي على المطليبي والعناوين السياسية على عناوين الإصلاح ومكافحة الفساد، وتبلور لائحة مطالب أو خارطة طريق سياسية على هذا النحو المتدرج: استقالة الحكومة تكنوقراط انتخابات نيابية مبكرة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وحسب هذه الأوساط، فإن التحركات الشعبية على نطاق واسع فور انتهاء في موقعه والأمل ولايته الممددة، ولم يسجل أي ضغط شعبي في اتجاهه، ولم يتحرك المظاهرون باتجاه قصر بعيدا، وإنما حصروا نشاطهم في وسط بيروت الذي كان منقسما آنذاك بين ساحتين وفريقيين 8 و14 آذار. وانصب الضغط الشعبي أولا على حكومة كرامي التي استقالت، وثانيا على النظام الأمني اللبناني - السوري المشترك الذي اعتقل رموزه الأساسيون (الضباط الأربعة). وأما رئاسة الجمهورية، فإنها «حيث» وإن لفتحتها العاصفة وأبقت الرئيس لحدود 3 سنوات في «عزلة»، وحصل هذا التحديد بفعل تدخل مباشر من البطريك نصرالله صغير